تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

سؤال الانتخابات وأشياء ليست أخرى

د. عامر حسن فياض

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

سؤال الانتخابات وأشياء ليست أخرى

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. عامر حسن فياض/ أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية العلوم السياسية الأسبق / جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المساهمة في الانتخابات: حق أم واجب؟

اختلف الفقه القانوني الدستوري حول التكييف القانوني لممارسة الانتخاب (تصويتاً وترشيحاً)، ونتيجة لذلك ظهرت ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول يعدّ الانتخاب حقاً شخصياً لكل المواطنين، وذلك وفقاً لنظرية سيادة الشعب. ووفقاً لتلك النظرية يمكن تجزئة السيادة بين أفراد الشعب، وكل فردٍ مخوّلٌ في ممارسة الجزء الذي يملكه، فلا يجوز حرمان أيّ مواطن من ممارسة هذا الحق أو تقييد ممارسته، وهو حقٌّ اختياري لا يُلزم صاحب الحق على مباشرته. أما الاتجاه الثاني فيعدّ الانتخاب واجباً ووظيفة، وذلك وفقاً لنظرية سيادة الأمة، التي تعدّ السيادة وحدةً واحدة لا يمكن تجزئتها، وتعبر عنها الأمة كمجموع وليس كأفرادٍ بشكلٍ انفرادي، وتضع على عاتق الناخبين واجب اختيار أكفأ الأشخاص لممارسة شؤون السلطة. ولذلك لا يُكلَّف بتلك الوظيفة إلا من تتوافر فيهم أهليةٌ معينة وصلاحيةٌ في التمييز بشأن اختيار الحكّام. ووفقاً لهذا الاتجاه يجوز الأخذ بنظام الاقتراع المقيّد، ويجب أن ينفذ المواطن تلك الوظيفة بوصفها واجباً في ضوء تحقيق المصالح العامة وليس الشخصية. وهناك اتجاهٌ ثالث يحاول المزج بين الاتجاهين، أي اعتبار الانتخابات حقاً ووظيفة، ويبدو أن الاتجاه الأخير هو الأكثر اهتماماً في تشكيل هيئة ناخبين من ذوي الوعي والدراية في اختيار الحكّام المؤهّلين للتمثيل السياسي. إلا أنه تاريخياً اتُّخذ ذلك كمبرّرٍ لحرمان أفراد الفئات الفقيرة والنساء من ممارسة حقّ الاقتراع والترشيح، في مقابل الإعلاء من الدور والمكانة السياسية للفئات الأرستقراطية الحاكمة.

إنَّ العملَ بنظامِ الاقتراعِ المقيَّد، يُلزِمُ المشرِّعَ بوضعِ شروطٍ وقيودٍ على المصوِّتين والمرشَّحين، وذلك في سبيلِ رفعِ مستوى كفاءةِ أعضاءِ هيئةِ الناخبينَ والمنتخَبين. وتتمثّل أبرزُ القيودِ المفروضةِ على الناخبِ في:

أ. **التأهيل الدراسي او المؤهلات العلمية والثقافية :** اي وجوب حصول الناخب على درجة علمية معينة أو اجادة القراءة والكتابة، وأخذت بعض الدول بهذا الشرط وتم تعويضه بفارق العمر، حيث يتطلب في الأمي سناً أكبر، او يكون رباً لأسرة كما كان في البرتغال، وكانت ايطاليا تفرض امتحاناً على الناخب الذي لم يكن لديه اي شهادة دراسية، ودافع هذا القيد ان حسن اختيار النواب من قبل الناخبين يتطلب قدراً من الحنكة والذكاء والوعي السياسي لدى الناخب.

ب. **شرط النصاب المالي أو الثروة:** أي أن يتمتع الناخب بنصابٍ ماليٍّ معين من الأموال المنقولة أو غير المنقولة، ويدفع منها للدولة. وقد أخذت إنكلترا بهذا الشرط حتى عام ١٩١٩، وإيطاليا حتى عام ١٩٤٨، وكذلك بعض الدول الأخرى. ويُبرِّر الفقهاء فرض هذا الشرط بأن الشؤون العامة تهمّ الطبقة الثرية أكثر مما تهمّ المعدمين، ومن الصعب شراء أصوات أفراد تلك الطبقة مقارنةً بأفراد الطبقة المعدمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبرون أن الثروة دليلٌ على الكفاءة والمعرفة لدى الفرد، وأن دافعي الضرائب الذين يتحملون أخطاء الحكومة أكثر من غيرهم يستحقون المشاركة في العملية الانتخابية.

ج. **هكذا يبدو أن المؤيدين للاقتراع المقيَّد** يعتقدون أن تدني مستوى الوعي السياسي لدى الناخب يؤدي إلى عدم شعوره بالمسؤولية، وتنخفض قدرته على اختيار الأفضل من بين المرشحين، كما يمكن خداعه من قبل الأحزاب من خلال الوسائل والأساليب الدعائية الحديثة ونشر الشائعات. إلا أنه، مع ذلك، ونتيجةً لتزايد التمسك بالمبادئ الديمقراطية، لم يعد العمل بتلك

القيود على الانتخاب كما كان، باعتبارها تتنافى مع مبدأ الاقتراع العام.
وفقاً لما سبق ذكره، يمكننا القول إنه مع أننا سلمنا بأن وضع القيود على حق التصويت والترشيح لا يتفق مع الاتجاه السائد في ممارسة العملية الديمقراطية، إلا أننا نرى أنه إذا أُسنِدت السلطة والصلاحية اللازمة للمشرع في هذا الشأن، بإمكاننا وضع شروط وقيود حاسمة لتركيبة هيئة الناخبين، ووضع الشروط والقيود التي من شأنها أن تفرض على الأحزاب السياسية انتقاء المرشحين الأكثر تأهيلاً والأفضل جودة من حيث القدرات العلمية والعملية في ممارسة التمثيل السياسي وإدارة الشؤون العامة، ومن ثم تقديمهم للمنافسة الانتخابية.

عن جدوى الانتخابات في الديمقراطيات الناشئة

إن الانتخابات الديمقراطية لوحدها لا تبني دولة حقيقية، ولكن لا دولة حقيقية من دون انتخابات، والأخيرة لا يمكن أن تكون ديمقراطية حقيقية دون دولة مستقلة. والمعلوم أن الانتخابات تصنع النخب المطالبة بالعمل وفق معيار تحقيق الخير العام في ممارستهم لإدارة الشأن العام وبكفاءة عالية. فهل صنعت الانتخابات العامة في العراق نخباً من هذا النوع؟

في مجتمع يعيش تجربة ناشئة في الديمقراطية، يسهل التأثير على القرار الانتخابي للناخب ضعيف الوعي السياسي، وينعكس ذلك سلباً على تكوين النخبة الحاكمة من حيث الكفاءة والمؤهلات والإخلاص في تحقيق الصالح العام. والقادة المنتخبون الذين يستحقون أن يكونوا من بين نخبة رجال الدولة يجب أن يتصفوا بالعديد من معايير الكفاءة والمؤهلات، ومن بين أهمها أن يكونوا قادرين على قيادة الدولة والمجتمع، وأن يكون لديهم شغف بمعالجة القضايا التي تخدم الصالح العام، وأن يقدموا مشاريع لتحقيق هذا الهدف، وأن يمتلكوا القدرة على إدارة الأزمات.

وبذلك، فإن الانضمام إلى دائرة رجال الدولة يجب أن لا يكون مفتوحاً أمام كل شخص، لأن مهمة رجل الدولة ليست وظيفة روتينية، ولأن رجل الدولة يختلف عن القادة الممثلين من رجال السياسة، الذين يضعون كل طاقاتهم في سبيل تحقيق الفوز في الانتخابات. والصفات التي يفوز بها القائد التمثيلي ليست بالضرورة من صفات رجال الدولة، خصوصاً أن الانتخابات قد تكون فرصة للأشخاص الديماغوجيين للفوز بالمنصب في الديمقراطيات الناشئة، وقد يكون صعباً على الناخبين التمييز بين من يصلح أن يكون من بين رجال الدولة ومن رجال السياسة العاديين والديماغوجيين.

ويزداد هذا الصعوبة في الديمقراطيات الناشئة، حيث تلعب العلاقات الزبائنية والتسيس العشائري والطائفي والقومي المتعصب دوراً في التأثير على سلوك الناخبين. وغالباً ما يعتمد المرشح الفائز طريق خداع الناخبين واستخدام وسائل الدعاية غير المشروعة ضمن انتخابات غير حرة وغير نزيهة، الأمر الذي ينتج نخبة سياسية حاكمة غير نزيهة وغير صالحة في تحقيق الخير العام.

وعندما تعتمد النخبة السياسية الحاكمة المنتخبة في ممارستها للسلطة على شرعية الانتخاب دون شرعية الإنجاز، لا تحتاج القوى السياسية إلى تقديم المرشحين الأكثر كفاءة وتأهيلاً في التمثيل السياسي، وخصوصاً عندما تضمن النخبة السياسية الحاكمة نتائج الانتخابات لصالحها بوسائل مشروعة وغير مشروعة.

إن عملية التحول الديمقراطي في العراق هي نتاج لتدخل عامل خارجي، وليس نتاج التطور والتنمية السياسية بشكلها الطبيعي، لذلك فالعملية ما زالت تعاني العديد من مواطن الضعف. فقد بدأت التجارب الانتخابية النيابية بنظام التمثيل النسبي، والذي شجع على تزايد عدد الأحزاب السياسية وتشتت الأصوات والمواقف، مما انعكس سلباً على تكوين مجلس النواب من حيث

زيادة الانقسام والتوتر والنزاع بين الكتل النيابية وصعوبة اتخاذ القرار، كما أثر سلباً على أداء البرلمان. وجرى العمل بنظام القائمة المغلقة في دورتين انتخابيتين، مما ساعد على زيادة انغلاق النخب السياسية الحاكمة والحفاظ على بقاء الأحزاب المتنفذة التقليدية في السلطة، وحرم الناخبين من حق المفاضلة بين مرشحي القائمة لانتخاب الأكفأ.

كما لاحظنا، هناك ازدياد تدريجي في نسبة العزوف عن الانتخابات في كل دورة انتخابية، وهذا العزوف يؤشر إلى أحد أسباب عدم رضا المحكومين عن أداء الحكام. كما يشكّل ذلك أيضاً رد فعل الناخبين تجاه تفشي حالة الفساد وفقدان ثقتهم بنزاهة الانتخابات، واستيائهم من عدم قدرة التجارب الانتخابية على إحداث تغيير جوهري في تكوين مجلس النواب والاتجاهات السائدة فيه، ونهجهم السياسي في ممارسة السلطة وتشكيل مؤسسات الحكم.

ونتيجة العمل بنظام التمثيل النسبي والالتزام بنظام المحاصصة والتوافقات السياسية العابرة للسياقات الدستورية، لم تشهد المنافسة الانتخابية التنافس الحقيقي بين النخب السياسية المعارضة والحاكمة من أجل المصالح الوطنية، بسبب غياب دور معارضة برلمانية نشطة. الأمر الذي ساعد النخب السياسية المتنفذة على تصميم النظام الانتخابي أو تعديله وفق مقاييسهم في كل دورة انتخابية، وبذلك جعلوا من الانتخابات آلية لبقائهم في السلطة بدل أن تكون آلية للتداول السلمي للسلطة بين النخب السياسية الحاكمة والمعارضة.

وقد أنتجت التجارب الانتخابية النيابية في العراق نخبة برلمانية مقيدة بولائها الفرعي الضيق، وأن سياسة الترشيح عززت ذلك عندما قامت على أساس الانتماءات العشائرية والقبلية من قبل الأحزاب السياسية، الأمر الذي أدى إلى إدخال عقليات عشائرية وطائفية ودينية وقومية متعصبة في المؤسسة الديمقراطية، التي يفترض أن تقوم على الحوار والتسامح الفكري والسياسي

بين أعضائها، والتي تتطلب ثقافة سياسية وقانونية رفيعة. والمعروف أن غلبة الانتماءات الفرعية على الانتماء الوطني في سلوك الترشيح والتصويت يقلل من دور الانتخابات في تكوين نخبة سياسية حاكمة كفوءة ومؤهلة ومخلصة في تحقيق الخير العام.

آخر كلمة عن الانتخابات

تقوم الصورة المعاصرة للعولمة، ذات الطبيعة والأهداف الأمريكية، على تفتيت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل المجتمعات، واحتوائها وإعادة هيكلتها من خلال نفي خصوصياتها، ليسهُل بعد ذلك إغراق تلك البنى في فردية مجردة من كل ولاء ومسؤولية اجتماعية.

ومن أول شروط نجاح العولمة وتحقيق أهدافها تقليص أدوار الدولة الوطنية ومسؤولياتها، وتجريدها من عوامل قوتها وفاعليتها بقصد إضعافها، ومن ثم إلغائها كلما كان ذلك ممكناً. ولعل مصدر وعلة التعارض بين العولمة والدولة الوطنية، بمفاهيمها المتصلة بالاستقلال والسيادة والحدود وحق التشريع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، هو شدة التركّز الاحتكاري لرأس المال، والاتساع المفرط في مساحة نشاطات الأسواق المالية والمستثمرين الدوليين والشركات العابرة للقومية، ومن ثم زيادة حجم المصالح الرأسمالية وقوة نفوذها.

إن عداء قوى السوق الرأسمالي المتعولمة للدولة وسعيها للتخلص منها، أو على الأقل لإضعافها وتقليص سلطانها، يعود إلى أن هذه القوى بحاجة لإزالة كل سلطة سيادية قادرة على صنع السياسات واتخاذ القرارات المستقلة ضمن اقتصاد دولي قائم على الاعتمادية المتبادلة بين اقتصادات دول العالم. إن التدويل هو عولمة ذات بيئة تفاعلية تكون الدولة فيها فاعلاً أساسياً، بينما العولمة هي تدويل ذو بيئة تفاعلية يكون فيها العديد من الفواعل، أحدهم

الدولة، التي ليست أكثرهم فاعلية ولا تأثيراً. كما أن التدويل يمثل عولمة اقتصادية، بينما العولمة تشمل ليس الاقتصاد فحسب، بل السياسة والثقافة والإعلام أيضاً.

إن قوى السوق الرأسمالي الأساسية والفاعلة في النظام العالمي اليوم تنفق على تبني خطابات الحرية والديمقراطية عندما يتعلق الأمر بالحقوق والحريات ذات الصلة بتحريك الأموال والاستثمارات وتوظيفها، وحرية انتقال السلع والخدمات والمعلومات والأفكار والخبرات، لما لهذا النوع من الحقوق والحريات من صلات مباشرة بالنشاطات الرأسمالية. كما أنها تنفق أيضاً على إهمال أو حتى معارضة الحقوق والحريات التي تنطوي على عناصر تهدد النشاطات الرأسمالية أو تتعارض معها. لذلك، فإن مقدمات العولمة ونتائجها لن تؤدي إلى تهميش الأغلبية في العالم النامي فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تهميش هذه الأغلبية حتى في العالم المتقدم، لصالح فئة محددة من أصحاب رؤوس الأموال والخبرات العلمية والتقنية العالية والنادرة.

وهكذا، بقراءة المواقف والتوجهات السياسية للعولمة في شكلها ومضمونها الأمريكي، فإن قواعد تعاملها مع الدولة الوطنية تقوم على أن أي دولة لا يمكنها الاحتفاظ لفترة طويلة بأوضاعها الداخلية أو علاقاتها الخارجية إذا بقيت خارج نطاق عمل العولمة وقوانينها، سواء تناسب ذلك مع ظروف الدولة أو تعارض معها، لأن المهم في النهاية هو ألا تبقى أية دولة مغردة خارج سرب العولمة ذات الملامح والأهداف الأمريكية.

إن التصدي لاشتراطات عولمة النظام الرأسمالي العالمي، ومواجهة ضغوطه وإرغاماته، يتم من خلال التفاعل وليس العزلة والانغلاق، مع ضرورة امتلاك الدولة الوطنية مقومات الاقتدار اللازم للخروج من مواجهته دون هزيمة.

وأول مقومات هذا الاقتدار هو النمو الاقتصادي، وأول وأهم ركائز هذا النمو ومستلزماته هو الاستقرار السياسي، والأخير له مقوماته التي من أولها وأهمها الشرعية السياسية، أي شرعية الدولة والسلطة الحاكمة، وأن أول وأهم مقومات الشرعية السياسية هي الانتخابات ومواصلة الانتخابات.

سؤال مقاطعة الانتخابات

في عالمنا المعاصر، ما عادت الانتخابات خياراً بين مجموعة خيارات، بل أصبحت الخيار الوحيد لمن يريد أن يمارس السياسة الحقة.إن من يعرف أنه سيفشل في الانتخابات يقدم تبريرات لا تخدم سوى خصوم الديمقراطية، الذين بعضهم لا تروق لهم سوى الفوضى، وللبعض الآخر إعجاب بالانقلابات، وبعضهم الثالث يقتنص فرص مقاطعة الانتخابات لتبني نهج الانتخابات والمراهنة على حصد نتائجها بالتزوير وبقوة المال والسلاح. وهنا، فإن من يقاطع الانتخابات يبرر خسارته لها بحجة تركها، ومثله مثل الخاسر بالمعركة يبرر خسارته بأنه ترك الحرب وذهب للسلام. وفي السياسة، فإن الخاسر بالمشاركة في الانتخابات ليس كالخاسر بالمقاطعة لها، لأن مستقبل العراق يتوقف على ثلاثة مشاهد، لا رابع لها، هي: مشهد الفوضى، ومشهد الانقلابات، ومشهد الانتخابات. نعم، لا نتوقع أن يكون المشهد الأخير هو المشهد الوردي بقدر ما سيكون المشهد الأقل سوءاً من المشهدين الأول والثاني.

من سيكون المستفيد من مشهدي الفوضى والانقلابات؟ من الواضح أن الخاسر الأكبر هو من يريد أن يكون مواطناً عراقياً، والمستفيد هو من لا يريد أن يكون مواطناً عراقياً، ومن لا يريد في العراق مواطنين، بل يريدهم أتباعاً أو رعايا أو زبانية عند الغير، وعند الفاسدين، وعند المحاصصين الطائفيين والعنصريين القوميين من داخل جلد العراق وخارجه.

نعم، إن مخرجات الانتخابات ستكون هزيلة وغير قادرة على تحقيق التقدم والتطور، لكنها على الأقل ستكون فرصة لإيقاف التدهور نحو الفوضى، ومناسبة لمنع العودة إلى عسكرة السياسة. فالعراق لا يستحق ماضيه التسلطي المتعسكر، ولا حاضره الفوضوي الفاسد، بل يستحق مستقبلاً أفضل منهما. فالانتخابات هي أسوأ الحسنات لعراق قادم، ودونها سنعيش أحسن السيئات!

حذارِ من «ديمقراطية» أعداء الديمقراطية

في عالمنا اليوم، ما عاد هناك من له الشجاعة ويجرؤ على الإعلان جهاراً عن معاداة الديمقراطية وآلياتها الانتخابية. صحيح أن الديمقراطية لا تتحقق من دون انتخابات، لكن الصحيح أيضاً أن الانتخابات لا تؤدي أوتوماتيكياً إلى الديمقراطية.

وقد ترافق العملية الانتخابية أخطاء وعثرات تثلم الثلاثية الذهبية التي تجعل منها انتخابات حرة وعادلة ونزيهة، بيد أن تجاوز الأخطاء وتخطي العثرات لا يتم إلا بالمزيد من مواصلة الانتخابات، أي دون العزوف عنها أو مقاطعتها ترشيحاً وتصويتاً.

تبقى الانتخابات العامل المؤثر والفاعل في تقييم مدى قوة التغيير وحقيقة المطالبين به. وتتعدد أهمية العملية الانتخابية، سيما في إضفاء الشرعية على النظام السياسي، بينما تحرم المقاطعة والعزوف عن الانتخابات البلاد والعباد من أهميتها وضرورتها. وبدونها لا يتم إضفاء الطابع الشرعي على النظام السياسي، لأنها الكفيلة بتقديم الشرعية في ممارسة السلطة من قبل الهيئة التشريعية المنتخبة، التي لها الحق في سن التشريعات التي تنظم الحياة العامة وصولاً إلى الاستقرار المجتمعي.

كما أن الانتخابات تضمن المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار السليم. فالمشاركة السياسية الواسعة تمثل المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي في

الدولة، لأنها تقدم فرصاً كبيرة لجميع أفراد المجتمع ممن يشملهم الشرط القانوني للمشاركة السياسية في الترشيح والتصويت وفي تولي المناصب العامة، وبالتالي تمكينهم من المشاركة في صنع القرارات السياسية.

وتكرس ممارسة الانتخابات وتواصلها دون عزوف عنها أو مقاطعتها مبدأ الحرية في عملية الاختيار للمواطن في التعبير عن إرادته لاختيار المرشح المناسب. كما تساعد على تأسيس الحكم الرشيد ومحاربة الفساد وإصلاح النظام، بوصفها الآلية المتمدنة للمساءلة والمراقبة على الحكام من قبل المحكومين، ومحاسبة المنتخبين للهيئات العامة، وذلك بمراقبة ومتابعة أعمالها ورصد أي تقصير يقع ضمن مسؤولياتها ووظائفها.

يضاف إلى ذلك أن العملية الانتخابية تنتج أدوات لتقاسم السلطة وإدارة التنوع والتعدد المجتمعي عبر التنافس السلمي، وتحقيق فرص التداول لجميع القوى السياسية وفق الشروط القانونية دون تمييز بينها. كما تمثل العملية الانتخابية الوسيلة لضمان الحقوق السياسية للأفراد.

وفي العراق، تكتسب الانتخابات ومواصلتها أهمية مضاعفة نظراً لما تمر به البلاد من أزمات وتحديات في نظامها السياسي، الأمر الذي أسهم في إضعاف الثقة العامة بمخرجاتها، وهو ما يتطلب تقويم العملية الانتخابية ليس فقط كضرورة إجرائية، بل كمدخل أساسي لتعزيز الاستقرار السياسي. ويهدف هذا التقويم، بالإصرار على المشاركة في الانتخابات وعدم العزوف عنها وعدم مقاطعتها، إلى إيجاد نظام انتخابي أنسب لإنتاج نخب سياسية فاعلة تعبر عن الإرادة الشعبية وتسهم في بناء دولة المؤسسات، مما يعزز استقرار النظام السياسي ويكرس السلم المجتمعي في عراق لا يستحق غير أن يكون قوياً وديمقراطياً.

هنا نريد القول إن من يقاطع الانتخابات يخدم كل أعداء الديمقراطية الذين يتمسكون بالقبض على السلطة بالانتخابات والانفراد الناعم والمشرعن بمصالح البلاد والعباد.

ومن أجل ما تقدم، ندعو كل أنصار الديمقراطية الحقة في البلاد إلى الحذر من تسليم الديمقراطية وآلياتها لأعداء الديمقراطية، لأن «ديمقراطية» أعداء الديمقراطية الحقة تعتمد على تخلي أنصار الديمقراطية الحقة عن الديمقراطية وآلياتها بالمقاطعة للعطوة والعزوف عنها، ترشيحاً وتصويتاً.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org